

الحشد الشعبي جدلية العقيدة العسكرية والدفاعية في قتال داعش

د.رقية سعيد

كلية التراث الاهليه الجامعية/بغداد

المقدمة:

إن تاريخ العراق يحمل في طياته الكثير من الحروب التي شكلت بصمة نقشت صورة تمثل تجسيد للروح الوطنية عبر العصور ، ولأن العراق تعرض إلى الكثير من الأزمات والصراعات، إلا إن الأمر كان مختلف حول معالجة تلك الأزمات، وعلى الرغم من وجود النظام السياسي الذي يعالج ويصلح، إلا إن للمرجعية الدور الأكبر في ذلك الإصلاح، والمتبوع لدور المرجعية فإنها كانت تمثل صفة بوجه الطغاة منذ عان ١٩٢٠ عندما وقفت بوجه الاحتلال البريطاني، ولحد هذه اللحظة عندما طمست وجه داعش في التراب.

ويبدو إن المرجعية وأثرها في الإصلاح أخذ عدة أبعاد منها الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي والثقافي يضاف إلى الإصلاح الديني، وتوجيه رجال الدين نحو الصواب، كما إن للمرجعية الدور المؤثر في مواجهة الإرهاب ومقارعته وهذا ما كان واضح في الفتوى المقدسة التي أطلقتها المرجعية والإعلان عن تأسيس الحشد الشعبي المقدس للوقوف بوجه داعش القذر. ولا يسعنا إلا أن نقدم واحد من تلك الأبعاد والذي تمثل بوصلة لبناء مستقبل امن للعراق وللمواطن العراقي، وهو الإصلاح السياسي (الحكومي).

الإشكالية

إن إشكالية البحث تنطلق من تساؤل مفاده هو هل إن للمرجعية كان لها الدور الأكبر في تحقيق الإصلاح السياسي (الحكومي) في العراق؟ وهل كان لها الدور الفاعل في مواجهة قوى الإرهاب؟

الفرضية

إن فرضية البحث تنطلق من الإجابة على تساؤل هو إن المرجعية كان لها الدور الأكبر وأخذت حيزاً واسعاً في عملية بناء الإصلاح السياسي (الحكومي) في العراق، كما كان لها الدور المهم في مواجهة الإرهاب وقوى الاستعمار ومنها داعش.

أهمية البحث

نظراً لما تتمتع به المرجعية من قوة محلية وإقليمية ودولية وتعد عامل مؤثر في تحقيق الإصلاح السياسي في العراق، فإن البحث ينصب في إيضاح أهمية دور المرجعية وأثره في الإصلاح السياسي.

هدف البحث

يهدف البحث على تسلیط الضوء على دور المرجعية وأهميتها في تحقيق الإصلاح في العراق، كما يهدف البحث في تقديم صورة للمرجعية ودورها في طمس رأس الاستعمار والإرهاب خاصة مواجهتها ضد داعش والذي تمثل في الفتوى المقدسة وتشكيل الحشد الشعبي.

المبحث الأول/ السيد السيستاني ودوره في الإصلاح السياسي (الحكومي)

إن نموذج الدولة التي تسعى المرجعية لتحقيقها هي دولة العدالة والمساواة، وهذا نابع من القيم الدينية المتبناة، ولذلك فإن تسيير شؤون الحياة يتم وفق فقه العبادات والمعاملات، ولذا فإن الفتوى التي تصدر من المرجعية تعد بمثابة مصدر لتوجيه المؤمنين نحو الصواب، كما إن المرجعية كان لها الدور الرائد في تبني ورعاية القضايا الدينية، ولكن لا يتم التدخل في الشأن السياسي أو القضايا السياسية ولو بشكل مباشر، كما إن المرجعية لا تحدد شكل النظام السياسي أو تحدد هيكليته إلا بما يناسب الشعب، وبكافة مكوناته.

ويورد نص لسماحة السيد السيستاني بأنه لا يمكن تأسيس دولة ثيوقراطية "أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه ليس وارداً"(١).

أما طبيعة الحكومة فإن السيد السيستاني يورد جملة ملاحظات نذكر منها:

١-أن تكون حكومة منبعثة من إرادة الشعب تمثل جميع أطيافه ومكوناته.
 ٢-حكومة ذات سيادة بعيد عن التسلط الأجنبي أو أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، أو الأميركي، لأن ذلك يؤدي إلى ترسيخ الهوية والوحدة الوطنية ويوجد الأجنبي أو المحتل لا وجود لتلك الهوية.

٣-حكومة مستقلة عن الأجنبي لأن تلك الحكومة سوف ترسم مستقبل لأجيال تقوم على أساس الوحدة والتماسك المجتمعي.

كما يورد سماحته عن علاقة الدين بالدولة من خلال التأكيد على إن الإسلام يعد الدين الرسمي للدولة ويجب حفظ تعاليمه وكيانه مع وجود الأديان الأخرى، وحيث يورد دور رجال الدين في الدولة وفي الحياة العامة :

"المنع من تسلم المناصب العليا الحكومية والتنفيذية ولا يجوز زج رجال الدين في مثل تلك المناصب وإن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشاد فقط".^(٢)

إن المرجعية المقدسة كان لها الأثر البالغ في التوجيه والإصلاح الحكومي من خلال عدة محاور تناولتها المرجعية في أكثر من مرة.

ولذا فان المرجعية الرشيدة تؤكد على تحقيق العدالة والمساواة فيما بين أفراد المجتمع، حيث إن السيد السيستاني يرى في إن التعددية السياسية هي البوصلة الأساسية لتحقيق الإصلاح السياسي، لأنها سوف تحقق العدالة من خلال مشاركة الجميع على الأقل في أداء الحقوق السياسية ووفق ما مدون في الدستور العراقي. كما إن جميع الأحزاب المشاركة في إدارة الدولة بغض النظر عن كون تلك الأحزاب شيعية أو مسيحية، والتنافس يكون من خلال صناديق الاقتراع، وهذا نص أكد عليه سماحته:

"ومن المؤكد إن العراقيين جمیعاً سنة وشيعة وغيرهم حریصون على وحدة بلدتهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما إنهم متذمرون على ضرورة التأسيس لنظام جديد

يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر^(٣).

أما موضوعة الأغلبية السياسية فهي كانت واردة من ضمن حقل الإصلاح الحكومي للمرجعية وهي التأكيد على مبدأ الديمقراطية وتحقيق الخير والإصلاح للدولة وفق مبدأ التوافقية السياسية، وبعيداً عن المحاصصة الحزبية والطائفية.

حيث إن الحوار الهدائى بين الأطراف المعنية هو أفضل حل للخلافات القائمة واحترام رأى الأقليات وان يراعي في دور الأغلبية السياسية تحقيق المصلحة العامة دون التجاوز على الآخرين أو الأقليات^(٤).

إن الإصلاح الحكومي لم يتحقق لو لم يكن هناك تدخل من قبل المرجعية الرشيدة وذلك من أجل عدم زج المجتمع في حرب لا طائلة منها، وعلى الرغم من الاختلاف الوارد في الدولة والمنافسة الشرسة بين الأحزاب القائمة على إدارة العملية السياسية، إلا إن المرجعية الرشيدة كانت موفقة في تحقيق نوع من التوافق وتقريب الاختلاف بين المتصارعين على إدارة منصة السلطة السياسية.

وفي ظل التحولات الجبارية التي تعرض لها العراق كانت المرجعية تمثل صمام الأمان للمواطن وللوطن عبر السيطرة على إيقاع الأحداث المت sarعة.

إن المرجعية كانت دائماً تدعو إلى الإصلاحات المطلوبة وهذا كان واضحاً في خطب الجمعة، وهذا ما شكل ثقل على دولة رئيس الوزراء باعتباره المنفذ الأول لسياسة الإصلاح والقضاء على الفساد بكل أشكاله، ويبدو إن المرجعية وجدت إن إجراءات الإصلاح غير سريعة وغير حاسمة خاصة ما يتعلق بملفات الفساد الإداري والمالي، وهذا ما شكل تصاعداً في الشكاوى الجماهيرية في عدم تنفيذ أي من الإصلاحات المذكورة والتي طرحت على الطاولة.

إن المرجعية كانت ترى في مدى تباطؤ الحكومة في الإصلاحات المشودة ومحاربة الفساد والمفسدين من خلال خطب الجمعة، حيث انقضى عام ولم يتحقق شيء من أي من الإصلاح، حيث لم تكن الحكومة جادة في تحقيق الإصلاح أو يمكن أن تخوض أي خطوة

من أجل محاربة الفساد، ولاحقاً قررت المرجعية الرشيدة بالابتعاد من الخطاب السياسي والاقتصار على القضايا الدينية والتربوية والأخلاقية حيث لم يتم التطرق إلى أي من القضايا السياسية أو ما يتعلق بالإصلاح، كذلك فإن الحكومة لم تتحقق إصلاح حقيقي منشود وتعطي أمل في التغييرات الحقيقة حيث إنها مجرد حبر على ورق^(٥).

إن المرجعية كانت دائماً تؤكّد في خطب الجمعة على موضوعة الإصلاح، ويتمثل ذلك من خلال التوجيهات التي تصل إلى مستوى الأوامر لأعلى الهرم الحكومي في الدولة، ومن هذه التوجيهات تضمنت ما يلي:

١-الإشادة بتضحيات القوات المسلحة والمتطوعين من (الحشد الشعبي) وأبناء الغيارى الذين وقفوا ضد هجمة داعش في الموصل والأنبار.

٢-التضامن مع النازحين من المناطق التي كان بها داعش والتي تم تحريرها لاحقاً من قبل القوات الأمنية.

٣-الطلب من القوى السياسية أن تنهي الخلافات وتحدد مواقفها من المرحلة التاريخية التي تهدّد العراق.

٤-الطلب من الحكومة أن توفر كل إمكاناتها لتوفير احتياجات المقاتلين الذين يجب أن يحظوا بأولوية في خطط الحكومة.

٥-الإشادة بالشعب العراقي وما يقدمه من مساعدات عينية ودعم معنوي للمقاتلين.

٦-التأكيد على الفساد المالي والإداري المتفشي في الدوائر الحكومية بسبب سوء التخطيط الحكومي وفق حلول غير مدروسة مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.

٧-المرجعية المقدسة تحمل القوى السياسية و مجلس النواب والحكومة الاتحادية والحكومات المحلية معظم المسؤولية عن المشاكل التي يعانيها البلد.

٨-إن النواب قد اختارهم الشعب وتحدى التهديدات الأمنية حيث أنتج البرلمان أشخاص غير مؤهلين للسلطة وإدارة الدولة^(٦).

إن المرجعية كان لها الدور الأكبر في تحقيق وتجيئه بوصلة الإصلاح من أجل تحقيق المصلحة العامة، حيث كانت تهدف من خلال الخطاب الديني أن تتحقق العدالة الاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطن.

حيث خاطب رئيس الوزراء بشكل مباشر وعده المسؤول التنفيذي الأول عن ملف الإصلاح، ومحاولته مكافحته بكل الأشكال دون المساس بأموال الشعب، من خلال إلغاء الامتيازات والخصانات والمخصصات للمسؤولين والذين يسكنون بالمناصب العليا في الدولة، كما يجب على دولة رئيس الوزراء أن يتجاوز المحاصلة الخزينة والطائفية من أجل إصلاح مؤسسات الدولة وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، حتى لو كان غير متبع إلى أي حزب، كما يجب عزل من لا يكون مناسب لمنصبه، كما يجب أن يتحقق الحياة الكريمة وتوفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي^(٧).

إن السيد السيستاني كان يصر على موضوعة الإصلاح من خلال التأكيد على الانتخابات وعدها محور مهم لاستقرار البلد، حيث إن بوجود المحتل لا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار ولكن إذا كانت هناك انتخابات من قبل الشعب فإن الإرادة السياسية تتحقق وهذا يشكل صمام أمان.

إن الانتخاب يعني اختيار الأصلح لإدارة الدولة لذا كانت المرجعية تصر على موضوع الانتخاب وعده بوصلة أساسية للإصلاح الحكومي.

لقد راعى السيد السيستاني الحكومات المتعاقبة على السلطة منذ سقوط النظام إلى الوقت الحاضر، من خلال التوجيه والإرشاد والنصائح، مع الملاحظات القيمة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وهذا ينفع المسار السياسي أو يصحح العملية السياسية برمتها، بالإضافة إلى تعرض البلد إلى الحرب الطائفية ودخول داعش، كل تلك الأزمات كانت المرجعية حاضرة فيها وكان لها دور رائد في تلافي تلك الأزمات مع مراعاة المصلحة العامة، خاصة وإن السيد السيستاني كان له موقف من قوات الاحتلال التي كانت تقوم على حجة استعادة الأمن والنظام إلا إن سماحته كان رافضاً لتلك القوات ووجودها في داخل العراق الأمر الذي يهدد أمن وكيان البلد^(٨).

إن السيد السيستاني عالج الواقع العراقي وأزماته ببرؤية وحكمة لما يحمله من قاعدة فكرية سياسية تعمل على ضبط إيقاع المشاكل والأزمات التي يتعرض لها البلد، بالإضافة إلى إن السيد السيستاني كان يعمل على تحقيق نوع من التوافق بين اغلب القوى السياسية من خلال التأكيد على مبدأ التوافقية السياسية ومبدأ العدالة والتسامح والتنوعية سواء الدينية منها أو السياسية، حفاظا على أرواح المواطنين وعلى امن البلد^(٩).

إن السيد السيستاني كان له دور جبار من قضية تتعلق بالإصلاح الحكومي وهي قضية الدستور، حيث إن مضمون الدستور يجب أن يتضمن تطبيق للمصلحة العامة حيث كان يؤكّد على أهمية الدستور وتشكيل لجنة كتابة الدستور العراقي الذي تم التصويت عليه باستفتاء شعبي عام ٢٠٠٥، حيث إن أهم مسألة أن تكون كتابة الدستور بأيدي عراقية وليس تابعة لقوات الاحتلال، وان يطابق المصلحة العامة مصلحة الشعب، كما إن سلطات الاحتلال لا تملك أي سلطة في كتابة الدستور أو إقراره، وان يجري تصويت عام للدستور وهذا ما تم في عام ٢٠٠٥.

إن دور المرجعية في الإصلاح منذ عام ٢٠٠٣ والى الوقت الحاضر يمثل بوصلة لإدارة العملية السياسية وفق مبدأ الحفاظ على امن البلد وعدم زجه في حروب أهلية^(١٠).

إن السيد السيستاني كان يصر على وجود دستور يحقق مصلحة الشعب العراقي بكافة أطيافه، حيث إن العراق رغم الأزمات التي يمر بها لابد من وجود دستور ومن أجل عبور الأزمات وتصحيح مسار العملية السياسية وصولا إلى تحقيق الاستقرار في العراق، وتحقيق العدالة لجميع العراقيين، وإذا ما وجد الدستور وجدت الانتخابات والتي تعد الضامن الحقيقي والفعلي لحقوق الشعب خاصة وان المرجعية كانت تؤكد في اغلب خطب الجمعة بانتخاب الأصلح وهو يعد بوصلة نحو تصحيح المسار الحكومي والسياسي في الوقت نفسه^(١١).

إن السيد السيستاني كان له دور كبير في تفعيل مسألة التصويت على الدستور لأن المشاركة الفعلية من قبل الشعب تحقق الاستقرار والأمن للشعب، حيث دعت فتوى

المرجعية إلى انتخاب الأصلاح والذي يخدم ويحقق مصالح الشعب دون الانحياز إلى قائمة أو حزب معين، وفق نص المرجعية التالي:

"لم يدعم أي قائمة انتخابية وان ما أشيع أخيرا حول دعمه لقائمة ما أو طلبه من الناخبين بالامتناع عن التصويت لقوائم معينة هو غير صحيح^(١٢).

ويبدو من الواضح إن السيد السيستاني كان ينأى بالمرجعية أن تكون بعيدة عن الصراعات السياسية كون إإنها تمثل دور الموجه والمرشد في شتى جوانب الحياة المختلفة، وهو يمثل الدور الأبوي لجميع العراقيين دون الانحياز لطرف دون آخر، وهذا ما كان واضح عند دخول العراق في أسوأ فترة تاريخية سوداء تمثلت رفع الرایات السوداء ودخول داعش الشرس إلى أراضي العراق المقدسة وعلى أساسها أصدرت المرجعية فتوى مقدسة قلبت موازين السياسة من خلال تأسيس الحشد الشعبي.

المبحث الثاني: دور فتوى المرجعية في مواجهة الإرهاب

إن المرجعية كان لها دور كبير في مواجهة قوى الاحتلال والاستعمار منذ عشرينات القرن الماضي، وان اختلف الاستعمار إلا إن العدو واحد، وهذا يعود بنا إلى أحداث ٢٠١٤ والتي سبقتها تظاهرات انطلقت في محافظات البلد الشمالية عام ٢٠١٢ منها الانبار، الفلوجة، الموصل، الأمر الذي أدى إلى انعكاس لصورة أخرى متمثلة بوجود غطاء لداعش، ويبدو إن المرجعية عاجلت الأمر وفق مبدأ الوطنية والحفاظ على النظام والأمن، فعند دخول داعش القدر وسقوط المحافظات التي مثلت احتلال وسيطرة من قبل التنظيم سارعت المرجعية المقدسة لتلافى الحدث الخطير من خلال إطلاق فتوى مقدسة تمثلت بالتطوع من أجل الدفاع من أجل تربة الوطن المقدسة والتي تمثلت بتأسيس الحشد الشعبي.

إن تنظيم الصفوف وتوحيد الرؤية من قبل الحشد الشعبي مثل نقلة تاريخية سجلت بدماء الشهداء، حيث قلبت المرجعية الطاولة على العدو وقلب موازين العادلة السياسية لصالح الوطن والمواطن من خلال الفتوى المقدسة والتي مثلت عملية طوعية، حيث مثلت الفتوى تشكيل قوة عقائدية عسكرية جديدة وفق النص بيان خطبة الجihad

الكافائي "على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدتهم وشعبهم ومقدساتهم... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية"^(١٣).

ويبدو إن سيطرة التنظيم على محاور مهمة والتي تمثلت في محافظة كركوك، الانبار، صلاح الدين مثل دخول سريع والسيطرة على مفاصل الحياة، إلا إن القرار المفاجئ والصفعية

جاءت من المرجعية الرشيدة والتي تمثلت بفتوى jihad الكافائي، والذي شكل سياسة ردع لتنظيم مجرم يقوم بالانتهاكات والتجاوز على الحرمات ومتلكات المواطن^(١٤).

إن الهدف من وراء التنظيم هو إقامة دولة إسلامية مغطاة بإجرام وتجاوز وتفكيك المجتمع العراقي، تلك الدولة التي تمتد إلى حدود العراق والشام، وفق تحقيق مصالح الدول الكبرى من تدنيس أرض العراق الطاهرة، لذا كان من الضروري التحرك والتخاذل القرار اللازم من أجل مواجهة ومحاربة داعش حيث تجسد ذلك من خلال فتوى المرجعية^(١٥).

لذا فإن الحشد الشعبي يعد القوة الساندة الذي تأسس من قبل المرجعية الرشيدة رغم اختلاف المتطوعين بالعقيدة والعرق والقومية، والسعى من أجل تلبية نداء المرجعية، كما انتشار الحشد الشعبي والاتحاق السريع بجهات القتال أدى إلى توجيه ضربة قاصمة للعدو، حيث خلال ساعات تشكل الجيش العقائدي بأعداده الهائلة طوعاً لأمر المرجعية^(١٦).

إن تشكيلة الحشد الشعبي تعد جزءاً من المنظومة الأمنية والتي التحقت بها القوات الأمنية من جراء jihad الكافائي وعدت القوة المساندة لها، بالإضافة إلى التحاق فصائل المقاومة المسلحة تلبية لنداء المرجعية، وأدت نشاطها العسكري وفق تدريبات بشكل سريع من أجل مواجهة العدو في أقرب فرصة ممكنة، منحتها الحكومة شرعية لاحقاً من أجل تثبيت دعائم الأمن والاستقرار^(١٧).

إن أسباب تشكيلة الحشد الشعبي جاء نتيجة سقوط المناطق التي كانت يد داعش منها الانبار والموصل، مع تراجع دور القوات الأمنية، ودخول التنظيم تحت مسمى الدولة إلا إن تشكيلة الحشد الشعبي جاء نتيجة عدة أسباب نذكر منها:

١-الأسباب الأمنية:

إن أساس قيام التنظيم هو تكوين دولة العراق والشام حيث اخذ التنظيم نطاق واسع من التمدد العسكري بقيادة أبو بكر البغدادي حيث زحف نحو الأراضي السورية والعراقية ثم امتد إلى محافظات أخرى، حيث أدت فتوى المرجعية المقدسة دوراً كبيراً في تشكيلة الحشد الشعبي مع مساندة القوات الأمنية وكان له دور كبير في تحرير المناطق^(١٨).

٢-الأسباب الاجتماعية:

إن الانتهاكات التي تعرض لها المدنيين العزل جراء دخول التنظيم الوحشي مع القتل والتعرض للمواطنين كان له هدف اجتماعي من تشكيلة الحشد الشعبي من إيقاف نزيف الدم، حيث وصل التنظيم في جرائمه إلى انتهاك المواثيق والقوانين الدولية وفق تقرير الأمم المتحدة، بالإضافة لخسائر التي تكبدها. إن التنظيم كان يستخدم العبوات الناسفة والأحزمة المفخخة من أجل قتل أكبر عدد من المدنيين، إلا إن جاء الحشد الشعبي وقام بتحريرها بالإضافة إلى العجلات اللاحارية، حيث إن الحشد الشعبي قلب موازين المعادلة السياسية من أجل الحفاظ على أمن المواطن والوطن^(١٩).

٣-الأسباب الدينية:

إن الحشد الشعبي يرتبط وثيق في المرجعية الدينية المقدسة كون إن أساس نشأة الحشد الشعبي كانت من فتوى مقدسة تم إعلانها من قبل السيد السيستاني، والقتال من أجل رد العدوان الخارجي المتمثل بداعش الوحشي، كما إن الجهاد هو حق على المسلمين من أجل الحفاظ على أرض الوطن الطاهرة من العدو.

إن الحشد الشعبي وإن ارتبط بالمرجعية الرشيدة إلا إن الصيغة القانونية للحشد الشعبي كانت تمثل مؤسسة رسمية مرتبطة برئاسة الوزراء، وهذا إن الجرحى من الحشد المقدس يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها متسبو القوات الأمنية الأخرى، مما يدل على إن هيئة

الحشد الشعبي أصبحت ضمن المنظومة الأمنية لها حقوق وعليها واجبات، والعمل الأساسي لها هو الدفاع عن الوطن، فهي تجمع كل الطوائف والقوميات تحت إمرة الحكومة وهي مكتسبة للشرعية لأنها من متكونة من صلب الشعب بالإضافة إلى إنها متشكلة وفق تلبية لنداء المرجعية الرشيدة^(٢٠).

إن نشأة الحشد الشعبي كان من الضروريات التي اقتضت المواجهة مع عدو شرس تمثل بداعش، حيث إن المرجعية كانت تدرك مدى الخطورة التي يتعرض لها البلد من انتهاكات وتجاوزات على المواطن العراقي، لذلك أقدمت على إعلان فتوى الجهاد الكفائي^(٢١).

إن تأسيس الحشد الشعبي يمثل قوة عقائدية مستقبلية تمثل قوة مساندة للقوات الأمنية في حال حدوث خطر مستقبلي يهدد البلد، وهذا ما يمكن قرائته حول فكر المرجعية الرشيدة، حيث إن الفتوى لم تنتهي بمجرد طرد وهزيمة داعش. إن دخول داعش كان يمثل سبب لوجود وتأسيس الحشد الشعبي وهذا يعود إلىأسباب عدة ذكر منها:

- ١-عدم التكافؤ بين الجانبين الجيش العراقي وداعش، على المستوى العملياتي والعسكري بالإضافة إلى التمويل والتسلیح.

- ٢-التراجع في العملية السياسية جراء التنافس السياسي والحزبي بين الأحزاب الحاكمة والتي كانت تدعم المكونات يضاف إلى الشحن الطائفي من بعض الأحزاب وتحقيق مصالحها السياسية، أما السبب الرئيسي لتأسيس الحشد الشعبي هو فتوى المرجعية الرشيدة للتصدي لداعش ومواجهتها بشكل مباشر في ارض المعركة والتصدي لها في ساحات القتال دفاعاً عن العرض والأرض^(٢٢).

إن دخول داعش كان يمثل تحسيد للعمل الإرهابي في العراق كون إن التنظيم كان يمتلك الأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى التخطيط المسبق للدخول إلى المناطق والتي تم السيطرة عليها لاحقاً، وحيث إن تلك الجماعات كانت تعمل تحت خط الجهاد ووفقاً لسميات مختلفة، فمن تنظيم القاعدة إلى مجلس الشورى المجاهدين لكن التنظيم كان يهدف إقامة دولة الخلافة الإسلامية والتي امتدت إلى سوريا، حيث إن التنظيم كان يشن هجممات

ضد المدنيين العزل ويستهدف الجميع دون استثناء، لهذا كان من الضروري مواجهة العدو وهذا ما تم من خلال تأسيس الحشد الشعبي والذي يعد القوة الضاربة للتنظيم^(٢٣).

إن الحشد الشعبي يمتلك العقيدة الدفاعية والعسكرية والتي تصل بمقاتليه نحو الدفاع عن الوطن، وحماية سيادته، وهذا يدل على إن العقيدة القتالية للحشد الشعبي تتمثل في مدى استيعاب المواقف القتالية الصحيحة وأساليب الاشتباك مع العدو^(٢٤).

إن العقيدة العسكرية كانت تستند على مجموعة من المقتربات وهي:

١-العقيدة الدفاعية هي الوجه الرئيسي لبناء وتطوير القوات المسلحة.

٢- تعد الركيزة الأساسية للتنظيم والتدريب للقوات الأمنية.

٣- تعتبر المطلق الأساسي لأى عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة.

٤- هي دليل جامع للنشاطات العسكرية وتوحيد المفاهيم لدى العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة^(٢٥).

أما العقيدة الفكرية للحشد الشعبي فإنها تقوم على الواقع الديني والواقع الوطني، حيث إن العقيدة التي يحملها الحشد تمثل وارث ديني هو الجهاد في سبيل الله، كما إن الأساس الديني الذي تقوم عليه عقيدة الحشد الشعبي هي إن الدين الإسلامي قائم على التوحيد والجهاد كفكر وأسلوب حسيني، حيث إن تلك العقيدة تمثل صورة للجهاد ومقارعة العدو والإرهاب في آن واحد. والعقيدة التي يتبعها الحشد الشعبي هي عقيدة تختلف كلية عن عقيدة داعش الذي يحمل في طياته الدين الإسلامي المزيف والذي يقوم على منطق التكفير والظلم، والكفر، وانتهاك الحرمات وتدنيس الأراضي، بالإضافة إلى ما يحمله من فكر وهابي تكفيري متطرف^(٢٦).

إن العقيدة الفكرية لأغلب مقاتلي الحشد الشعبي كانت تعكس مدى تمسكهم بالدين الإسلامي والدفاع عن العقيدة بشتى الوسائل، ويبدو إن للمرجعية الدور الأكبر في ذلك، حيث إن المرجعية كانت توصي ببراعة الآداب العامة للجهاد مع غير المسلمين، كما أوصى سماحة السيد السيستاني حرمة قتل النفس البريئة بغير ذنب وحرمة

المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، إضافة إلى حرمة اتهام الناس في دينهم نكارة بهم واستباح حرماتهم، كما حذرت المرجعية المقاتلين من الحشد الشعبي من التعرض لغير المسلمين هم في رعاية المسلمين أي كان دينه أو مذهبة، كما إن المرجعية كان لها دور في رفع الروح المعنوية للمقاتلين من خلال التحفيز على الشعور الداخلي واستنهاض الروح الوطنية من أجل تحقيق الانتصار على داعش وتحقيق الهدف المرجو^(٢٧).

أما العقيدة القتالية للحشد الشعبي فهي تعبّر عن الجانب المعنوي للمقاتل وليس نوعية التدريب أو التسلية وتبرر طاعة الأوامر التي يوجهها القائد العسكري، وهي تحدد مدى جاهزية المقاتل لتصل إلى مرحلة التضحية الغالي والنفيس من أجل تحقيق الهدف المنشود، كما إن العقيدة القتالية تمثل المستوى التعبوي والعملياتي، ويتبّع دور العقيدة لقتالية من المواجهات في المعارك والتي مثلت بوصلة للانتصارات والعزائم^(٢٨).

إن امتلاك الحشد الشعبي مثل تلك العقيدة القتالية يضاهي كل الأسلحة المتقدمة في حسم الكثير من المعارك مع داعش، والتي تستظل بحظيرة المرجعية الرشيدة وفق الفتوى المقدسة والتي حققت تفوق وقلب ميزان القوى لدى العدو.

الخاتمة

إن الانتصار الذي حققه الحشد الشعبي في مواجهة مباشرة مع داعش يمثل تاريخ تصافر الجهود، ويأتي في مقدمة ذلك المرجعية الرشيدة وتأسيس الحشد الشعبي، يضاف إلى التخطيط المسبق من قبل القوات الأمنية ومساندتها للحشد الشعبي، كما إن لفصائل المقاومة الأثر الكبير في تحقيق مثل تلك الانتصارات إلى جانب الحشد الشعبي.

إن للحشد الشعبي المكانة الفاعلة والدور المؤثر في حسم المعارك لأن المواجهة مع العدو لم تكن بالأمر السهل يضاف إلى البيئة المحلية والإقليمية الداعمة له، حيث كان للمرجعية دور كبير في رفع المعنويات وتأثير إعلامي كبير، يضاف إلى الإعلام الحربي والمواجهات مع العدو التي كانت تنقل الصورة الحية بأمانة إلى الشعب، أما الدعم

الإقليمي فان إيران كانت سباقة في مواجهة العدو ودعم الحشد الشعبي بشتى أنواع الأسلحة لتحقيق التوازن والمواجهة مع العدو.

إن للفتوى الدور الكبير في تحشيد الجماهير والذي يعود إلى الوازع الديني والعقائدي، حيث إن تشكيلة الحشد الشعبي مبنية على الأساس العقائدي (جيش عقائدي) أو ما أطلقت عليه المرجعية الرشيدة (الجيش الرديف)، والذي يمثل عقيدة مثلت لاعباً رئيسياً في إدارة المعركة وتحقيق الانكسار لداعش مقابل تحقيق الانتصارات الجبارية وتحرير المناطق المسيطرة عليها من قبل داعش.

إن الحشد الشعبي استمر في القتال رغم الضغوطات وال الحرب الإعلامية، حيث إن الاستمرار في تحرير المناطق لم يضعف من عزمه يضاف إلى مكانة العقيدة التي كانت تمثل الدافع الأقوى في القتال والمواجهة المباشرة في إدارة المعركة، ولم تكن العقيدة أو الوازع الديني هو فقط يمثل بوصلة الاندفاع وإنما أيضاً الروح الوطنية هي ما يميز الحشد الشعبي وقتاله الشرس مع عدو وحشى متمثل بداعش.

لقد اثبت الحشد الشعبي مدى الأهمية في الدفاع عن الوطن وحماية المقدسات والانتصارات التي حققها من خلال تقديم الكثير من الشهداء والجرحى أثناء المعارك التي خاضها مع داعش، كما إن استثمار الحرب التي خاضها الحشد الشعبي مع داعش مثلت في بناء دولة وطنية تضم مختلف الهويات والطوائف ويعني إن الحشد الشعبي يمثل خط انسجام لمختلف الطوائف والتوجهات الدينية تحت مسمى وخيمة المرجعية الرشيدة.

الملخص:

ادت المرجعية الدينية دوراً كبيراً في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على المدى الطويل من أجل ترسیخ قيم التسامح والعدالة الالهية ومواجهة التحديات الخارجية منها التطرف والاخلاقي بأمن العراق من حيث الدعوة الى التكافف وتحقيق صورة الوحدة الوطنية، بالإضافة الى مواجهة التحديات التي واجهها العراق على مختلف الازمة، ولكن بدا التدخل واضح في ما يتعلق بالأمور السياسية كون ان العراق كان يحتاج الى صمام امان

من أجل مواجهة الازمات السياسية وهذا كان واضح بالنسبة للمرجعية الرشيدة كيف كان لها الدور الكبير من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق الوحدة وترسيخ قيم الأخلاق والحفاظ على المواطنين.

ان الدور الكبير للمرجعية قد بدا واضحا من خلال مواجهة التشتت والتطرف ونبذ النعرات الطائفية من خلال الاصرار على موضوعة الاصلاح منها الاصلاح السياسي وتقليل نفوذ الفساد التي تربع على عرش السلطة مما ادى الى خلق ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وربما دينية كان لها لمسة طائفية وروح عنصري من خلال الاعلام المزيف وتشجيع ابواق المناداء ضد الوحدة والعمل على استخدام وسائل التفكك في المجتمع العراقي.

ان المرجعية كانت تمثل دور المراقب على تطور الاحداث الجارية في العراق من خلال موجة التكفير التي شهدتها العراق ومنها تأسيس الجيش الرديف وهو الحشد الشعبي الذي شكل صمام امان للعراق من خلال المواجهة الشرسة مع داعش القدر الذي سجله التاريخ وفق بصمة سوداء في تاريخ العراق من خلال الخيانة الواضحة التي عالجها الحشد.

ان المرجعية تعد بثابة الدور المعالج والمصلح والذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تعمل المرجعية على انشاء جيل يحمل مسؤولية الوطن ويمثل تنويع للوحدة الوطنية للحفاظ على ارض العراق، ان هذا التنويع كان بتأسيس الحشد الذي لبى نداء الفتوى المقدسة من قبل السيد علي السيستاني لمواجهة الخطر الذي يحدق بالعراق والذي اخترق سيادة وامن البلد.

ان المرجعية تعد طريق للإصلاح السياسي من خلال مواجهة القوى التكفيرية ومواجهة خطر الاستعمار ومقارعة قوى ارهاب على مختلف اشكالها كون انها دائما تؤكد على تفعيل دور الحكومة للحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية وحماية المجتمع من قوى الفساد والتفكير.

Summary

The religious authority played a great role in Iraq after ٢٠٠٣ in the long term in order to consolidate the values of tolerance and divine justice and face external challenges, including extremism and breaching the security of Iraq in terms of calling for solidarity and achieving the image of national unity, in addition to facing the challenges that Iraq faced at different times, but The interference seemed clear in relation to political matters, as Iraq needed a safety valve in order to face political crises, and this was clear to the rational authority how it had a great role in preserving the national identity, achieving unity, instilling ethical values and preserving citizens. The great role of the authority was evident through confronting dispersion and extremism and rejecting sectarian strife by insisting on the issue of reform, including political reform and reducing the influence of corruption that came to the throne of power, which led to the creation of economic, social, political and perhaps religious crises that had a sectarian touch and a racist spirit through False media, encouraging the voices of calling against unity, and working to use the means of disintegration in Iraqi society.

The reference was the role of an observer of the development of current events in Iraq through the wave of atonement that Iraq witnessed, including the establishment of the reserve army, which is the popular crowd that formed a safety valve for Iraq through the fierce confrontation with ISIS, which history recorded according to a black imprint in the history of Iraq through treason. The clear handled by the crowd.

The reference is considered as the healer and reformer role, which includes the economic, social and political aspects, as the reference works to create a generation that carries the responsibility of the homeland and represents the culmination of the national unity to preserve the land of

Iraq. He is staring at Iraq, which has infringed on the sovereignty and security of the country

The reference is a path for political reform by confronting the takfiri forces, confronting the danger of colonialism, and combating the forces of terrorism of all kinds, since it always emphasizes activating the role of the government to preserve religious and moral values and protect society from the forces of corruption and disintegration

الهوامش:

- (١) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط١، بيروت، دار الحجة البيضاء، ٢٠١٩ ، ص ٤٢-٤١.
- (٢) المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦
- (٣) نقلًا عن حامد الخفاف، النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقية، ص ٨٣ ، في حدث شبكة cnn في تاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٤ .
- (٤) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ .
- (٥) صلاح عبد الرزاق، العراق والاسلام السياسي ودور الاسلام الشيعي والسنني في العراق المعاصر، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، ٢٠١٧ ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .
- (٦) صلاح عبد الرزاق، العراق والاسلام السياسي ودور الاسلام الشيعي والسنني في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ .
- (٧) المصدر السابق، ص ٢١٣ .
- (٨) احمد علي عبود، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي- السيد السيستاني انموذجا، مؤسسة وارث الانبياء، الموقع الالكتروني- www.warithanbia.com- (٩) المصدر السابق.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ .
- (١١) المصدر السابق، ص ١١٥ .
- (١٢) صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤ .
- (١٣) تشاوز لستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، مركز بروكجز، قطر، ٢٠١٤ ، ص ١ .

المرجعية ودورها في الإصلاح - محور الإصلاح السياسي

- (١٥) مجموعة بباحثين، الحشد الشعبي-الرهان الأخير، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ط٢، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٨.
- (١٦) سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي وإستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص٧.
- (١٧) دينا يونس وأخرون، الحشد الشعبي في ناحية الأحرار (مقومات-خصائص-مكونات)، كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة مستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص٢٨).
- (١٨) فهد عويد عبد، موقف الأهالي واسط من الحشد الشعبي (دراسة وثائقية) كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة مستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص٢١٥).
- (١٩) المصدر السابق، ص٢٦.
- (٢٠) منى كاظم، الحشد الشعبي في الصحافة العربية، رسالة ماجстير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٢٨.
- (٢١) جواد رضا رزوقi وآخرون، الحشد الشعبي ومصادر تسليحه، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، دراسة طرحت في المؤتمر العالمي الأول للحشد الشعبي، بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥، ص٣١٢.
- (٢٢) محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي-خط المقاومة في العراق-التأسيس-والاستشراق، ط١، بغداد، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، ٢٠١٥، ص٨٣.
- (٢٣) كرار انور البديري، سقوط الموصل-العراق محصلة الاعباء الداخلية والخارجية، ط١، عمان، ٢٠١٦، ص١٧.
- (٢٤) يحيى شعيب السلطاني وآخرون ، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة مستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص٢٠١).
- (٢٥) سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي وإستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.
- (٢٦) محمد علوش، داعش وأخواتها- من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، بيروت، مطبعة الرئيس للكتاب، ٢٠١٥، ص١٥٢-١٥٣.

(٢٧) علي محمد حطاب وأخرون، الاستشارة الانفعالية لفتوى المرجعية وعلاقتها بداعية الانتصارات المتحققة لدى أبناء الحشد الشعبي المقدس، دراسة طرحت في المؤتمر الدولي الأول للحشد الشعبي بعنوان *الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق*، ٢٠١٥، ص ٢٣٨.

(٢٨) عمار حميد وأخرون، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، دراسة منشورة في مجلة دراسات دولية، ع ٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٦.

المصادر:

- ١-صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، ط ١، بيروت، دار الحجة البيضاء، ٢٠١٩.
- ٢-حامد الخفاف، النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقية، في حديث شبكة CNN في تاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٤.
- ٣-صلاح عبد الرزاق، العراق والاسلام السياسي ودور الاسلام الشيعي والسنی في العراق المعاصر، بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
- ٤-احمد علي عبود، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي- السيد السيستاني انموزجا، مؤسسة وارث الاتباء، الموقع الالكتروني- www.warithanbia.com- ٢٠١٤.
- ٥-تشالز لستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، مركز بروكجنز، قطر، ٢٠١٤.
- ٦-مجموعة باحثين، الحشد الشعبي-الرهان الأخير، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ط ٢، بغداد، ٢٠١٥.
- ٧-سارة عبد جاسم، الحشد الشعبي وإستراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرین، ٢٠٢٠.
- ٨-دينا يونس وأخرون، الحشد الشعبي في ناحية الأحرار (مقومات-خصائص-مكونات)، كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (*الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل وحدة العراق*، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥).

- ٩- فهد عويد عبد، موقف الأهالي واسط من الحشد الشعبي (دراسة وثائقية) كلية الآداب، جامعة واسط، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة مستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥).
- ١٠- منى كاظم، الحشد الشعبي في الصحافة العربية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- ١١- جواد رضا رزقي وأخرون، الحشد الشعبي ومصادر تسلیحه، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، دراسة طرحت في المؤتمر العالمي الأول للحشد الشعبي، بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥.
- ١٢- محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي- خط المقاومة في العراق- التأسيس- والاستشراق، ط١، بغداد، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، ٢٠١٥.
- ١٣- كرار انور البديري، سقوط الموصل-العراق محصلة الاعباء الداخلية والخارجية، ط١، عمان، ٢٠١٦.
- ٤- يحيى شعيب السلطاني وأخرون، دراسة في مؤتمر الدولي العالمي الأول للحشد الشعبي (الجهاد الكفائي ضمانة مستقبل وحدة العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ٢٠١٥).
- ٥- محمد علوش، داعش وأخواتها- من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، بيروت، مطبعة الرئيس للكتاب، ٢٠١٥.
- ٦- علي محمد حطاب وأخرون، الاستشارة الانفعالية لفتوى المرجعية وعلاقتها بدافعية الانتصارات المتحققة لدى أبناء الحشد الشعبي المقدس، دراسة طرحت في المؤتمر الدولي الأول للحشد الشعبي بعنوان الجهاد الكفائي ومستقبل وحدة العراق، ٢٠١٥.
- ٧- عمار حميد وأخرون، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، دراسة منشورة في مجلة دراسات دولية، ع٥٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.